ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مراجعـــة مقـــال

(ازمة النموذج الديمقراطي في العراق)

The crisis of the democratic model in Iraq

أ.د اياد خلف حسين العنبر

منشور في مجلة قضايا سياسية

جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية / العدد82 /2026

متاح على الرابط الالكتروني

https://share.google/1e1lRKfo2TVtu43IF

إعداد:

م.م نور مشتاق حسن*

noor.mushtaq@nahrainuniv.edu.iq

تاريخ استلام البحث: 1 / 2 / 2026 تاريخ قبول البحث: 29 / 3 / 2026

(*) جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية noor.mushtaq@nahrainuniv.edu.iq

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص

يُعدّ عنوان "أزمة النموذج الديمقراطي في العراق" من العناوين ذات الأهمية العلمية في حقل الدراسات السياسية، لما يحمله من دلالات تحليلية ترتبط بتقييم تجربة التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003. إذ يعكس العنوان توجهاً نقدياً يسعى إلى تفكيك واقع النظام السياسي العراقي، والوقوف على مواطن الخلل التي تعيق ترسيخ الممارسات الديمقراطية وتحول دون استقرارها. أما من حيث التصنيف العلمي، فإن هذا الموضوع يندرج ضمن حقل العلوم السياسية، وبشكل أكثر تحديداً ضمن تخصصات النظم السياسية المقارنة ودراسات التحول الديمقراطي، مع إمكانية تقاطعه مع حقول فرعية أخرى مثل علم الاجتماع السياسي والسياسات العامة، تبعاً لزاوية المعالجة المعتمدة في البحث.

تناول الباحث في مقدمة الدراسة إشكالية التحول الديمقراطي في العراق من خلال مقاربة نقدية تركز على التباين بين الإطار النظري للديمقراطية وتطبيقاتها العملية، وتنطلق من فرضية عامة مفادها أن العراق يُصنّف ضمن الدول التي تشهد انتقالاً نحو النظام الديمقراطي، إلا أن هذا الانتقال ما يزال يعاني من اختلالات بنيوية تعيق استقراره وتبلور نموذجه.

مشيراً أن اعتماد نموذج الديمقراطية التوافقية بعد عام 2003 لم يُفضِ إلى ترسيخ ممارسات ديمقراطية حقيقية، بل اقتصر تطبيقه على تقاسم السلطة بين النخب السياسية ذات الطابع الطائفي والقومي، دون تحقيق متطلبات التوافق المؤسسي أو المشاركة الفاعلة, كما يؤكد أن الممارسة السياسية اختزلت الديمقراطية في بعدها الإجرائي المتمثل بالانتخابات الدورية، في ظل هيمنة طبقة سياسية تقليدية تقوم على الزعامات الشخصية والدينية، وتتبنى أنماطاً غير ديمقراطية في إدارة الشأن العام.

وتكمن الإشكالية الرئيسة في استمرار ضعف ترسيخ قواعد المنافسة السياسية السلمية، وعدم نضج الفاعلين السياسيين في تقبل نتائج العملية الانتخابية، فضلاً عن هشاشة المؤسسات الرسمية وخضوعها لتأثير الشخصيات السياسية النافذة، الأمر الذي يقوض مبدأ المؤسسية ويضعف فاعلية النظام السياسي.

وتم تقسيم الدراسة الى ثلاث محاور:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المحور الأول: التحول الديمقراطي في العراق وإشكالية النموذج

المحور الثاني: العراق بين نموذجي الديمقراطية التوافقية والديمقراطية التفويضية

المحور الثالث: العراق بين نموذجي الديمقراطية الانتخابية والديمقراطية الهشة

المحور الأول التحول الديمقراطي في العراق واشكالية النموذج

يُقدّم الباحث في هذا المحور معالجة تحليلية نقدية لإشكالية التحول الديمقراطي في العراق، مستنداً إلى مراجعة الأدبيات النظرية في حقل التحول الديمقراطي، مع محاولة إسقاطها بحذر على الحالة العراقية. إذ ينطلق من فرضية مفادها أن النماذج التفسيرية التقليدية، التي تركز على العوامل البنيوية الداخلية، لا تكفي لفهم خصوصية التجربة العراقية التي تشكّلت في ظل تدخل عسكري خارجي عام 2003، الأمر الذي يجعلها حالة مركّبة ومختلفة عن أنماط التحول الكلاسيكية, ويرى الباحث أن التحول في العراق يُصنّف ضمن التحولات المفروضة من الخارج، وهي تحولات غالباً ما تواجه صعوبات بنيوية في تحقيق الاستقرار الديمقراطي، مستشهداً بمحدودية نجاح هذا النمط تاريخياً. وعلى الرغم من وجود مؤشرات على رغبة شعبية في تبني النظام الديمقراطي، إلا أن الباحث يؤكد أن هذه الرغبة لم تُترجم إلى بناء مؤسساتي راسخ، ما أفضى إلى فجوة واضحة بين الطموح الديمقراطي والتطبيق العملي, ويُبرز الباحث أن الإشكالية الجوهرية تكمن في اختزال الديمقراطية في بعدها الإجرائي، ولا سيما الانتخابات، مقابل إهمال أبعادها المؤسسية والوظيفية، مثل سيادة القانون، والفصل بين السلطات، واستقلال المؤسسات. ويؤكد أن هذا الاختزال أسهم في إعادة إنتاج النخب السياسية ذاتها ضمن إطار شكلي، دون تحقيق تداول حقيقي للسلطة, كما يلفت الباحث إلى أن تبني نموذج الديمقراطية التوافقية في العراق لم يؤدِ إلى إدارة فعالة للتعددية، بل تحوّل إلى آلية لتكريس المحاصصة السياسية وتقاسم النفوذ بين القوى الطائفية والقومية. ويرى أن هذا المسار، إلى جانب ضعف الدولة بعد 2003 وصعود الفاعلين غير الرسميين، أسهم في تقويض سلطة المؤسسات الرسمية وإضعاف قدرتها على أداء وظائفها الأساسية, وفي سياق تحليله، يُعطي الباحث أهمية كبيرة للعوامل التاريخية المتراكمة، مثل إرث الاستبداد وعسكرة الدولة وغياب التقاليد المؤسسية، فضلاً عن دور التدخلات الإقليمية والدولية في تعقيد مسار التحول. كما ينتقد غياب رؤية واضحة لدى النخب السياسية المعارضة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

سابقاً حول شكل النظام الديمقراطي البديل، وهو ما انعكس لاحقاً في تبني خطاب قائم على تمثيل "المكونات" بدلاً من ترسيخ مفهوم المواطنة, وعليه يخلص الباحث إلى أن تجربة التحول الديمقراطي في العراق قد أفرزت نموذجاً مضطرباً وهشاً، يتسم بسمات الأنظمة الهجينة، نتيجة لتداخل العوامل الداخلية والخارجية، وغياب الشروط المؤسسية اللازمة لترسيخ ديمقراطية مستقرة. ومن خلال مراجعتنا نرى أن تجربة التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 لم تكن نتاجًا لممارسة ديمقراطية حقيقية، وإنما جاءت في سياق تاريخي طويل من الهيمنة السلطوية، مما يولّد عقبات بنيوية أمام ترسيخ الديمقراطية ويضعف المؤسسات السياسية في المجتمع العراقي وقد واجهت الديمقراطية التوافقية تحديات كبيرة في التطبيق، بالرغم من كونها إطارًا نظريًا مناسبًا للمجتمعات المتعددة إثنيًا وطائفيًا. وتشير الدراسة إلى أن الأطراف السياسية في العراق لم تنجح في تحويل هذا النموذج إلى آليات فعّالة لصنع القرار وإنما ظلّت نتائجه جزئية وغير مستقرة في الممارسة السياسية كما نرى انها واجهت تحديات كبيرة في التطبيق، بالرغم من كونها إطارًا نظريًا مناسبًا للمجتمعات المتعددة إثنيًا وطائفيًا. وتشير الدراسة إلى أن الأطراف السياسية في العراق لم تنجح في تحويل هذا النموذج إلى آليات فعّالة لصنع القرار وإنما ظلّت نتائجه جزئية وغير مستقرة في الممارسة السياسية[1].

المحور الثاني العراق بين نموذجي الديمقراطية التوافقية والديمقراطية التفويضية

يقدّم الباحث في هذا المحور معالجة تحليلية مقارنة لطبيعة النظام السياسي في العراق، من خلال موازنته بين نموذجي الديمقراطية التوافقية والديمقراطية التفويضية، في إطار الأدبيات النظرية ضمن حقل العلوم السياسية، ولا سيما دراسات النظم السياسية المقارنة, ينطلق الباحث من تأكيد أن الهدف الجوهري للأنظمة الديمقراطية هو تحقيق الاستقرار السياسي وتقليل مستويات العنف، مشيراً إلى أن الديمقراطية التوافقية تمثل إحدى الآليات النظرية لإدارة المجتمعات المنقسمة، عبر إشراك مختلف المكونات في عملية صنع القرار، والحد من هيمنة الأغلبية. ويعرض الباحث الأسس النظرية لهذا النموذج كما طرحها أرنت ليبهارت، من

---

[1]) صلاح محمد حسن، الديمقراطية التوافقية والإستقرار السياسي في العراق ، دار الأيام للنشر ، 2023، ص264 وينظر ايضا حسنين توفيق إبراهيم وعبد الجبار أحمد عبدالله ،التحولات الديمقراطية في العراق، القيود والفرص ،مركز الخليج للأبحاث – سلسلة دراسات عراقية، 2005، ص116.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

حيث تشكيل حكومات ائتلافية واسعة، واعتماد التمثيل النسبي، وتكريس حق الفيتو المتبادل، ومنح قدر من الحكم الذاتي للجماعات, إلا أن الباحث يرى أن تطبيق هذا النموذج في العراق قد انحرف عن غاياته الأصلية، إذ تحوّل من أداة لإدارة التعددية إلى آلية لتكريس المحاصصة السياسية وتقاسم النفوذ بين النخب الحاكمة، الأمر الذي أسهم في إضعاف بناء الدولة وتعطيل فاعلية المؤسسات. كما يشير إلى أن هذا الانحراف يرتبط بطبيعة تفكير الطبقة السياسية، التي تعاملت مع التوافق بوصفه وسيلة لتوزيع السلطة والثروة، وليس إطاراً لتحقيق الشراكة الوطنية, وفي هذا السياق، يعرض الباحث جدلاً قائماً حول جدوى الديمقراطية التوافقية في العراق؛ فبينما يرى اتجاه أنها تعيق بناء حكومة فعالة وتكرّس الانقسام، يذهب اتجاه آخر إلى أنها ضرورة مرحلية لضمان عدم تهميش المكونات في مجتمع منقسم. غير أن الباحث يميل إلى أن استمرار هذا النموذج بصيغته الحالية بات عاملاً معيقاً للاستقرار السياسي, وانطلاقاً من محدودية تفسير النموذج التوافقي للحالة العراقية، ينتقل الباحث إلى مناقشة نموذج الديمقراطية التفويضية كما طرحه غييرمو أودونيل، بوصفه إطاراً تفسيرياً أكثر اقتراباً من الواقع العراقي. ويبيّن أن هذا النموذج يتسم بضعف المؤسسات، وهيمنة القيادات السياسية، وغياب المساءلة الفاعلة، مع اختزال العملية الديمقراطية في الانتخابات التي تمنح الفائز تفويضاً واسعاً للحكم, ويرى الباحث أن ثمة تقاطعات واضحة بين هذا النموذج والواقع العراقي، من حيث هيمنة الزعامات السياسية، وتعدد مراكز القوة خارج إطار الدولة، وضعف المؤسسية، فضلاً عن غياب المساءلة بنوعيها العمودية والأفقية. كما يشير إلى أن النظام السياسي في العراق، رغم طابعه البرلماني شكلياً، يعمل فعلياً وفق منطق الزعامة والتفويض غير المقيد، ما يقربه من خصائص الديمقراطية التفويضية, ويخلص الباحث إلى أن النموذج العراقي لا يمكن تفسيره بشكل كافٍ من خلال الديمقراطية التوافقية وحدها، بل هو أقرب إلى نمط هجين تتداخل فيه التوافقية المشوهة مع سمات الديمقراطية التفويضية، الأمر الذي يفسر استمرار ضعف المؤسسات، وهيمنة النخب، وتعثر مسار بناء ديمقراطية مستقرة قائمة على التمثيل والمساءلة. ونرى ان معظم الأبحاث تظهر أن النموذج الديمقراطي التوافقي غالبًا ما يُستخدم في المجتمعات المتعددة إثنيًا وطائفيًا كآلية لتقاسم السلطة وتخفيف الصراعات بين المكونات، إلا أن التطبيق العملي لهذا النموذج في العراق بعد عام 2003 اتسم بتحويله إلى أداة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

للمحاصصة السياسية وتقاسم النفوذ بين النخب، دون أن يتحقق له دوره النظري في دمج المكونات وبناء مؤسسات قوية وفعالة.

ونرى ايضا أن العراق، رغم تبنيه نموذجًا تُوصف آلياته بالتوافقية، إلا أن هيمنة الزعامات السياسية والطائفية وتعدد مراكز القوة خارج إطار الدولة الرسمية، جعلا هذا النموذج بعيدًا عن أهدافه الأساسية في تحقيق الاستقرار والاندماج الوطني. في الواقع أن هذه التوافقية المشوهة أنتجت نمط حكم لا يعتمد على آليات رقابية ومساءلة حقيقية، وإنما على منصات نفوذ وتصريف مصالح الزعماء السياسيين.

وقد سعى بعض الباحثين العرب إلى الإحاطة بهذه الظاهرة من خلال ربطها بمفهوم الديمقراطية التفويضية، التي تتجسد فيها قوة الانتخابات وآلياتها الشكلية، ولكن مع ضعف المساءلة المؤسساتية وتركز القرار في يد طبقة سياسية واسعة الصلاحيات، تُمكّن نفسها من ممارسة السلطة بعيدًا عن معايير رقابية فعّالة [1].

المحور الثالث العراق بين نموذجي الديمقراطية الانتخابية والديمقراطية الهشة

يقدم الباحث عرضًا تحليليًا للنظام الديمقراطي في العراق بعد 2003، من منظور مقارنة بين نموذج الديمقراطية الانتخابية ونموذج الديمقراطية الهشة، مستندًا إلى الأدبيات النظرية في حقل العلوم السياسية حول النظم السياسية وهشاشتها, يبدأ الباحث بالإشارة إلى أن الديمقراطية ليست نمطًا واحدًا من الأنظمة القانونية، بل تتعدد نماذجها وفق الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبنى السياسية للدولة، مستندًا في ذلك إلى شميتر وكارل (2016) الذين يؤكدون على أهمية وجود حكام ذوي مسؤوليات محددة وآليات مساءلة، وما يميز الديمقراطيات هو الطريقة التي تصل بها السلطة والممارسات التي تجعل المسؤولين مسؤولين عن

---

[1]) خالد عبد الله الكبيسي ،الديمقراطية التوافقية وأزمة بناء الدولة في العراق بعد 2003، بغداد ، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2019، ص55. وينظر ايضا احمد فاضل، النظم السياسية المقارنة: بين النظرية والتطبيق في دول التحول الديمقراطي. بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017 ص 115. و ينظر محمد عبد الله المنصوري "ديمقراطية الانتخابات والهشاشة المؤسساتية في العراق." مجلة العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، عدد 39 (2021) ص 34–46.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أفعالهم, يعرض الباحث نموذج الديمقراطية الانتخابية كما حدده جوزيف شومبيتر، بوصف الانتخابات الوسيلة الأساسية لتحقيق إرادة الشعب وصنع القرارات السياسية، مع الإشارة إلى حدود هذا النموذج في دول التحول الديمقراطي، حيث قد تتحول الانتخابات إلى أداة شرعية لطبقات سياسية محددة دون تأثير حقيقي على السلطة .(Diamond, 2002) كما يستند الباحث إلى ملاحظات ألان تورين حول أزمة التمثيل السياسي الناتجة عن محدودية الخيارات الانتخابية وغياب التعددية الفاعلة، ما يؤدي إلى تراجع المشاركة السياسية وفقدان الشرعية الاجتماعية للحكام, ويستعرض الباحث تطبيق هذه الأفكار على الحالة العراقية، حيث يصف العملية الانتخابية بعد 2003 بأنها محصورة في طبقة سياسية محددة، تتميز بالهيمنة الطائفية والعائلية والسياسية، وتعتمد نمطًا شموليًا في التفكير والممارسة، ما أدى إلى تكريس نظام "الديمقراطية من دون ديمقراطيين" كما وصفها غسان سلامة. يشير الباحث إلى أن التحالفات السياسية هي التي تحدد تشكيل الحكومة، وليس نتائج الانتخابات وحدها، ما يحد من فعالية التمثيل الشعبي ويكرس هيمنة النخب, في ضوء ذلك، يقارن الباحث نموذج الديمقراطية الانتخابية بنموذج الديمقراطية الهشة، مستندًا إلى صومائيل هنتنغتون الذي يرى أن الديمقراطية تقوم على بعدين: التنافس والمشاركة، وأن هشاشتها تظهر حين تعجز الحكومة عن ممارسة السلطة بشكل فعال أو عند غياب المؤسسات القادرة على مساءلة القادة. ويحدد الباحث ثلاث توترات مركزية تهدد الديمقراطية في العراق:

التوتر بين الصراع والإجماع: حيث يغلب الصراع على المنافسة المؤسسية ويُستخدم السيطرة على السلطة وسيلة لتقليص نفوذ الخصوم، مما يهدد السلم الأهلي والاستقرار السياسي.

التوتر بين التمثيل والقدرة على الحكم: إذ تتسم المؤسسات الحكومية بالعجز عن تمثيل مصالح المجتمع أو إدارة الموارد بشكل فعال، وتصبح السلطة أداة لتوزيع المكاسب بين النخب الاقتصادية والسياسية.

التوتر بين الموافقة والأغلبية: حيث تتطلب الشرعية الشعبية الأداء الفاعل للحكومة، لكن فسادها وضعف أدائها يقوض التمثيل والمشاركة، ما يجعل الديمقراطية هشة وغير مستقرة.

ويخلص الباحث إلى أن التجربة الديمقراطية في العراق بعد 2003 تمثل نموذجًا هجينًا بين الديمقراطية الانتخابية الرسمية والديمقراطية الهشة، حيث تتوفر الانتخابات وتعددية الزعامات، لكنها تفتقر إلى

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المؤسساتية الحقيقية، والتمثيل الفعال، والمساءلة العمودية والأفقية. ويشير إلى أن غياب أسس الدولة الحديثة، وتمدّد السلطة عبر الزعامات والطوائف، وغياب مجتمع صناعي حديث، كل ذلك يقود إلى ما يصفه الباحث بالديمقراطية "المستحيلة"، والتي يمكن تخفيفها عبر مفهوم الديمقراطية الهشة الذي يعكس الواقع العراقي: وجود نظام انتخابي مع ضعف في المؤسسات والشرعية والأداء الحكومي.

ومن خلال المراجعة نرى أن التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 تجسد في نظام سياسي قائم على الانتخابات، لكنه يعاني من ضعف المؤسساتية، ومحدودية التمثيل الشعبي، وهي سمات تصنفه ضمن نموذج الديمقراطية الهشة، حيث تفتقر العملية السياسية إلى المساءلة الفاعلة والقدرة على الحكم الفعّال. ونرى أن الانتخابات في العراق تحولت إلى آلية لتقاسم المناصب بين القوى السياسية والطائفية، ما يجعل الديمقراطية شكلاً بدون مضمون، ويكرّس هيمنة النخب على السلطة والاقتصاد، ويعكس هشاشة النظام السياسي وغياب أسس الدولة الحديثة كما أن النظام التوافقي الذي تبنته الطبقة السياسية بعد 2003 لم يؤدِ إلى تمثيل فعلي لجميع المكونات، وإنما أصبح وسيلة لتقاسم النفوذ، ما يعكس ازدواجية بين الشكل الديمقراطي النظري والواقع السياسي، ويقود إلى تعزيز الممارسات الأوليغارشية واستمرار هشاشة المؤسسات. (1).

وتخلص الدراسة الى خاتمة مفادها أن الديمقراطية في العراق بعد 2003 بقيت هشّة، إذ جمعت بين آليات شكلية مثل الانتخابات والتداول السلمي للسلطة، وواقع مؤسساتي تحكمه طبقة أوليغارشية تسعى لترسيخ نفوذها. النموذج الديمقراطي العراقي لم يحقق التوازن بين الصراع والتوافق السياسي، وغابت المساءلة الحقيقية عن الأداء الحكومي، ما أدى إلى ضعف المؤسسات وتهميش التمثيل الشعبي, باختصار، التجربة تؤكد أن الديمقراطية في العراق قائمة شكلياً، لكنها بحاجة إلى تعزيز المؤسسات والمساءلة والمشاركة السياسية الفاعلة لضمان استقرار النظام وشرعيته على المدى الطويل.لا يمكن الركون إلى نموذج ديمقراطي

[1]) عبد الجبار، خالد. الديمقراطية الهشة والتحول السياسي في العراق بعد 2003. بغداد: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2014، ص. 72–89.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

محدد في العراق بعد أكثر من عشرين عاماً على التحول نحو الديمقراطية. فقد تحولت الديمقراطية التوافقية إلى وسيلة لتقاسم المناصب بين زعماء الكتل والطوائف دون أن تنعكس على رسم السياسات العامة، في حين تتقارب الديمقراطية التفويضية مع ممارسة السلطة في العراق من حيث تركيز القرار، لكنها تختلف بغياب رئيس منتخب ووضع نظام برلماني مشوه. الديمقراطية الانتخابية موجودة شكلياً عبر الانتخابات الدورية، لكنها تقتصر على تعديل موازين القوة بين الأحزاب السلطوية دون تعزيز التمثيل الحقيقي أو المساءلة, من هنا، يمثل نموذج الديمقراطية الهشة أكثر توصيف دقيق لتجربة العراق، إذ يجمع كل مظاهر الهشاشة: ضعف المؤسسات، أزمة الشرعية، فقدان الثقة بين المواطن والحكومة، وخلل في وظائف الدولة. ويعود ذلك إلى إرث الأنظمة الاستبدادية، وغياب الثقافة السياسية الديمقراطية، وطغيان الأعراف السياسية التي تهمش مؤسسات الدولة وتكرس سلطة الطبقة الحاكمة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر

1- صلاح محمد حسن، الديمقراطية التوافقية والإستقرار السياسي في العراق ، دار الأيام للنشر ، 2023.

2- حسنين توفيق إبراهيم وعبد الجبار أحمد عبدالله ،التحولات الديمقراطية في العراق، القيود والفرص ،مركز الخليج للأبحاث – سلسلة دراسات عراقية، 2005.

3- احمد فاضل، النظم السياسية المقارنة: بين النظرية والتطبيق في دول التحول الديمقراطي. بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017 .

4- محمد عبد الله المنصوري "ديمقراطية الانتخابات والهشاشة المؤسساتية في العراق." مجلة العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، عدد 39 (2021) .

5- خالد عبد الله الكبيسي ،الديمقراطية التوافقية وأزمة بناء الدولة في العراق بعد 2003، بغداد ، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2019.

6- عبد الجبار، خالد. الديمقراطية الهشة والتحول السياسي في العراق بعد 2003. بغداد: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2014.